

الأردن وإسرائيل بقوله « لم يحدث في يوم من الأيام أن كانت هناك حدود معترف بها بين إسرائيل والأردن ، وفي هذا الإطار يمكن الاسرائيليين والأردنيين توزيع المسؤوليات فسي الضفة الغربية » (٢٧) .

والرئيس امريكي الخائف من التعبيرات الاستفزازية ، كان منسجما مع رأي بيغن الداعي لعدم الكلام وضبط اللسان ولذلك « حث الزعماء العرب والاسرائيليين على ضبط النفس في بياناتهم وعدم تسخين الوضع » (٢٨) ولكن ونظرا لان عدم التصريحات وضبط اللسان والنفس ، لا تلغي الحقيقة الماثلة للعيان ، كاستمرار اسرائيل في عمليات الاستيطان ، « ولانه سيكون من الصعب على الرأي العام قبول ذلك » ، حسب رأي كارتر ، واستجابة الى طلبات بيغن الذي يتعرض الى « ضغط من المستوطنين الجدد لاقامة مستوطنات جديدة قلت - اي كارتر - أنه قد يكون من السهل قبول توسيع المستوطنات القائمة بدلا من اقامة مستوطنات جديدة » (٢٩) ، وفي اقتراح كارتر هذا ، كان يؤيد صنع وقائع استيطانية جديدة ، ولكنه في الوقت نفسه لا يستفز مشاعر احد ! انها العقلية الامريكية ، وطريقتهم في العمل التي أثارت اعجاب الملك الاردني فوصفها قائلا « ان اصدقاءنا يتقنون العمل » (٣٠) . هذا الكلام الذي قيل اثر زيارة سايروس فانس وزير الخارجية الامريكي للأردن من ضمن جولة له في الشرق الاوسط ، تلك الجولة التي افتتحها الوزير الامريكي بتصريح خطير جدا ، ردا على سؤال وجه اليه ، يقول السؤال « اذا كان الامر غير شرعي بالنسبة لإسرائيل فيما يتعلق بإنشاء مستوطنات في الضفة الغربية فمن هو الذي يملك اذا « حقا شرعيا » في الضفة الغربية » ، فرد فانس « اعتقد ان هناك سؤالا مطروحا حول من له حق شرعي في الضفة الغربية » (٣١) . والملفت للنظر ان هذا الخبر قد وزع من قبل مكتب المعلومات التابع للسفارة الامريكية في بيروت ، الامر الذي يعكس حرص المعنيين على ضمان ايضا لوجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية بشأن المسألة المطروحة ، الى العواصم التي سيزورها المسئول الامريكي ، قبل وصوله اليها ، وفي حينه ، فإن المقترحات التي قدمها فانس ، كانت انطلاقا من وجود تساؤل حول من له « حق شرعي » في الضفة الغربية ، إسرائيل أم الأردن ؟ باعتبار « ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تتبخر » حسب رغبة كارتر وبرجنسكي وبيغن . مقترحات فانس التي حملها للعبية السعودية وموقف الاخيرة من المقترحات أشارت اليه جريدة النهار البيروتية بقولها « تعتقد المصادر المطلعة ان السعودية ستطلب ادخال تعديلات على اقتراح اميركي ... يتعلق بشكل الوصاية التي يفترض ان تمارس على الضفة الغربية في حال موافقة اسرائيل على الانسحاب منها ... [و] ان الاقتراح الذي يحمله فانس بالنسبة الى هذا الموضوع يشير الى نوع من الوصاية الاسرائيلية - الاردنية تسبق استفتاء ينظم لاهالي الضفة . أما التعديل المقترح فيدعو الى وصاية هيئة محايدة كالامم المتحدة ، مثلا قبل الاستفتاء » (٣٢) .

وربما (!) انه نوع من توارد الخواطر بين السيد فانس وزير خارجية الولايات المتحدة وموشي دايان وزير خارجية اسرائيل ، الذي اقترح بعد حوالي اسبوع من تقديم فانس لمقترحاته تقسيما وظيفيا للضفة الغربية ، فقد نقلت صحيفة «يديعوت احرونوت» عن دايان قوله « أن واشنطن تؤيد خطته القائلة بعدم اعادة الضفة الغربية الى الأردن وقطاع غزة الى مصر وبأن لا يكون هناك تقسيم في الاراضي ... وبدلا من ذلك سيتم تقسيم الضفة الغربية تقسيما وظيفيا » (٣٣) وقد فسر ناطق باسم وزارة الخارجية هذا التعبير بأنه يعني ان يعيش الاردنيون والاسرائيليون معا في الضفة الغربية من دون حل مسالمة